موقف صحافة الأحزاب السياسية العلنية المعارضة من الأوضاع الاقتصادية في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤)

م.د. سعد محمد علي حسين
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية

الملخص:

ظلَّ العراق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ يعاني من سوء السياسة الاقتصادية البريطانية وتأثيرها في الاقتصاد العراقي في الميادين كافة التي تشمل الزراعة والصناعة والتجارة والصناعات الأخرى وتحديداً الحرفية، فضلاً عن البنى التحتية التي شملت الموارد المائية ومشاريعها ، في الوقت الذي كان النفط، وهو عصب الحياة في الاقتصاد العراقي يخضع للسيطرة البريطانية من دون استخدامه لصالح الشعب، فضلاً عن ذلك عدم توفر المواد الأساسية ، لاسيما ما يتعلق بالمواد التموينية ، مما انعكس على الأوضاع العامة لفئات الشعب العراقي، فضلاً عن ذلك ان الأنشطة الاقتصادية لم تحقق التقدم وابقته في دائرة التخلف، وكمحاولة من الحكومة العراقية، وبتوجيه بريطاني السماح بإجازة الاحزاب السياسية، هذا الأمر هو الذي جعلها تتصدى لهذه المظاهر عن طريق صحافتها لتحقيق المطالب الاساسية للشعب العراقي وبناء اقتصاده بشكل صحيح ، وقد قسم البحث على مبحثين، تطرق الاول إلى الأوضاع الاقتصادية في العراق منذ الاحتلال البريطاني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، والثاني إلى موقف صحافة الأحزاب السياسية المعارضة العلنية من الأوضاع الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٤٦-١٩٥٤.

The position of the public opposition parties press toward the economical situation in Iraq (1946-1954 A.C)

Assis. PhD. Saad Mohammed Ali Hussien
University of Diyala / College of Basic Education
Department of History

Abstract:

The Iraq remained until the end of the second War World 1945 suffered from the bad political economy of British , and its impact on Iraqi economy, this reflects on the public status for Iraqi categories, furthermore on economic activities didn't achieve any progress and remained Iraqi in cycle of undeveloped , and as try to absorb this curse , the Iraq government with guide of British permitted and allowed the Iraqi's parties to exist, this matter make them tried to be against these phenomena through using press and consider it as political demands of Iraqi's people and construct their economy.

The research divided into two sections , the first section deals with economic conditions in Iraq since the British invasion until the end of Second War World. The second section involves the attitude of public press of opposition political parties toward these conditions for period 1946-1954.

المبحث الأول/ الأوضاع الاقتصادية في العراق منذ الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩٤٦:

أولاً/ الاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية البريطانية وأثرها في الاقتصاد العراقي:

وسِمَ الاقتصاد العراقي في مراحل تطوره الأولى، بأنه اقتصاد متخلف، وذلك لاعتماده وبنحو رئيس على نشاط اقتصادي واحد، تمثل بالزراعة، وصناعة وطنية بسيطة، فضلاً عن كونه اقتصاد غير نقدي ، ولاشك أن اقتصاد الذي تسوده هذه المظاهر، ومظاهر أخرى كتخلف الوضع السياسي والاجتماعي يبقى متخلفاً ، وهو الأمر الذي يمنحه هذه الصفة[١] إن صح التعبير.

بعد الاحتلال البريطاني للعراق واكمال السيطرة عليه عام ١٩١٨ ، اتبعت بريطانيا سياسة اقتصادية عكس ما زعمت بأنها جاءت لتحرير العراق من الحكم العثماني ، إذ جعلته حقل حنطة وأرضاً يستنزف منها الخيرات[٢] .

كما أدركت أنَّ احد العوامل الرئيسة لضمان سيطرتها على الاقتصاد العراقي ، وفي مقدمته النشاط الزراعي في ضمان الولاء ، أو على الأقل حياد الشعب ، والاعتماد على قوة اجتماعية يمكن عن طريقها تحقق أهدافها ، ووجدت في سلطة الشيوخ ما يضمن لها تحقيق ذلك ، فوجهت جهوداً كبيرة لتقوية هذه الفئة اقتصادياً عن طريق تثبيت الأسلوب الإقطاعي في الإنتاج ، وزيادة مساحة الأراضي المخصصة لهم ، وهو ما جعلهم يدركون حجم الالتزامات المطلوبة تُجاه بريطانيا، وتحقيق مصالحها في العراق[٣].

فضلاً عن ذلك شهدت الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة الخراب الكبير واضطراب الملكية الزراعية ، إذ استمرت سياسة دعم الإقطاع في عهد الانتداب البريطاني على العراق[٤]، وعليه عملت الأخيرة على وصول الكثير من الإقطاعيين ورؤساء العشائر نواباً في البرلمان العراقي[٥]، كما أصبحت الملكيات الزراعية تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام الزراعي في البلاد ، ووصل الأمر إلى أن الإقطاعيين والطبقة المستفيدة من هذه السياسة أخذت تتوسع من مقاطعاتها على حساب أصحاب الفلاحين أصحاب الأرض الحقيقيين عن طريق استثمارها بشكل كبير ، بسبب المردودات التي كانت تجنى منها لقاء مبلغ قليل من المال ، الذي كان يمثل قيمة الأرض وأجور الفلاحين[٦] .

وتنفيذاً للسياسة البريطانية في العراق ، لم تدخل الدولة الوسائل الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي ، فقد أبقت على الوسائل القديمة ، واتباع الطرق التقليدية في الزراعة كالمحراث والمنجل ، وتركت الزراعة تخضع باستمرار للكوارث الطبيعية كالفيضانات من دون التفكير بإيجاد حل لهذه المشكلة ، رغبة في حصر المشاريع الزراعية على المشاريع البريطانية[٧]، ممّا أدى إلى شحة في الإنتاج ، وارتفاع في أسعار المواد الغذائية .

فضلاً عن ذلك فإنَّ مشكلات الري كانت تتفاقم وتتعاظم من دون معالجة تذكر ، ومما زاد الأوضاع سوءً أنَّ بريطانيا قامت بتشجيع الري بالمضخات ، لجعل الاقتصاد العراقي اشد ارتباطاً باقتصادها ، الأمر هو الذي أكدته التقارير الحكومية المنحازة لبريطانيا عن طريق تشجيع الري بالمضخات والترويج لها بين المزارعين ، والذي أدى وبشكل تدريجي إلى سيطرة طبقة جديدة على الأراضي الزراعية ، وهم أصحاب المضخات ، ولم تكن مماطلة الحكومة بمنح المضخات إلى الفلاحين سوى مراعاة لمصالح بريطانيا والنظام الإقطاعيّ ، كما أسهمت في تكريس إقطاعيات الملاكين وأصحاب النفوذ من رجال الحكم ، كونهم وحدهم القادرين على شراء المضخات[٨] ، مما انعكس على النشاط الزراعي ، كما أنَّ الفلاحين أخذوا لا يشعرون بأيَّ ارتباط بالأرض ، لأنَّها أصبحت ملك للآخرين[٩] ، مّما دفع الكثير من الفلاحين إلى الاستنجاد بالملك فيصل الأول لوضع حد لهذه المظاهر وهو ما توضح في احدى الرسائل التي طالبوا الملك بها، مظهرين استعدادهم لزرع الأرض؛ لأنهم أحق بها من غيرهم الذين يريدون حرمان الفلاح منها[١٠]. مما انعكس ذلك على القدرات الشرائية وتعرض الفلاحين للفقر والعوز ، وبتفاقم الأزمة تركوا الأرض، وهاجروا إلى المدن[١١]

كما أنَّ الحكومة لم تستطع معالجة المنازعات على الأراضي التي تفاقمت فتعاظم دور الإقطاع، واصبح هؤلاء بمثابة المسؤولين عن الإدارة والقضاء ، والأمن نتيجة لضعف السلطة المركزية ، فاستغلوا حاجة الفلاح إلى المال ، فكبلوه بالقروض لغرض السيطرة عليه، وترسيخ نفوذهم الإقطاعي[١٢] ، بشكل مستمر .

لم تكن الصناعة بعيدة عن هذه الحالة ، إذ لم تستطع منافسة البضاعة الأجنبية مما أدى إلى ضعف وتأخر الصناعة وتأخرها ، وربط العراق بالسوق الأجنبية وبريطانيا بشكل خاص ، وهو ما جعل التبعية الوجه الآخر للتخلف الصناعي في العراق وأحد سمات الاقتصاد العراقي[١٣].

كما عملت بريطانيا على وضع سياسة تجعل من الصناعة العراقية غير قادرة على النهوض عن طريق جعل الحكومة العراقية ترهق الصناعات الوطنية بالضرائب العالية ، والحد من توافر الكوادر الفنية والعاملين ذوي المهارات المطلوبة ، وتوافر المنتوجات الأجنبية الاستهلاكية كالسجائر والأحذية بأسعار زهيدة ، بحيث تجعل من الصعوبة قيام مثل هذه الصناعة في البلاد ، بالأسعار والجودة نفسها[١٤] ، وقد جاء صغر حجم السوق المحلية ، وعدم وحدتها ، وضعف القدرة الشرائية عند أغلبية السكان ، ليزيد من مشكلات قيام الصناعة الوطنية وتطويرها [١٥]، لذلك لم تظهر صناعة وطنية في البلاد إلاّ بعد عام ١٩٢٦ ، وعندما تم تأسيس أول معمل للغزل والنسيج الذي يعد أول مؤسسة صناعية ظهرت في البلاد لم يستطع هذا المعمل أن يصل بإنتاجه إلى درجة تؤثر في كمية المنسوجات المستوردة من الخارج ، مما جعل الحكومة تدرك أهمية الصناعة

وضرورة تقليل الاستيرادات الخارجية ، الأمر الذي أدى إلى إصدار قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ لتشجيع الصناعة في العراق[١٦] .

على الرغم من أنَّ هذا القانون عد خطوة لدعم وتطوير الصناعة في البلاد ، إلاَّ أنَّ الذي حدث أنَّ تخصيصات ميزانية الدولة لم يظهر فيها ما يشير إلى إعطاء التصنيع حيزاً مهماً في استثماراتها ، وأنّ القائمين على إدارة الدولة كانوا يعدون قيام الصناعة في العراق أمراً خاطئاً[١٧]. فالمهم في ذلك بناء صناعات هدفها تعميق التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية وبريطانيا بشكل خاص ، وإبقاء العراق في دائرة التخلف الصناعي الذي تخطط له بريطانيا في هذا الاتجاه[١٨].

ومع ذلك فقد أسهمت الدولة من جانبها باتخاذ بعض الخطوات لغرض تطوير الصناعة منها انشاء المصرف الزراعي – الصناعي برأسمال نصف مليون دينار الذي عدّ خطوة مهمة في انعاش بعض الصناعة المحلية في المدة ١٩٣٦–١٩٤٠، وذلك عن طريق تقديمه القروض لأصحاب المشاريع الصناعية ، وتسهيل استيراد المواد الأولية لتوسيع مصانعهم[١٩].

انعكست هذه المظاهر على تطور نوع الصناعة في البلاد ، ممّا أدى إلى زيادة عدد المصانع ولاسيما المشاريع الصناعية التي تمتعت بالإعفاء من الرسوم الكمركية وفقاً للقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ ، فازداد عدد المشاريع الصناعية من ثمانية مشاريع عام ١٩٢٩ إلى (٧١) مشروعاً في سنة ١٩٣٩ ، والى (٩٦) مشروعاً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وكان في مقدمة هذه المشاريع السجائر والطابوق والمشروبات الروحية والنسيج الصوفي ، التي تعد من الصناعات التي انتفعت بالإعفاءات في هذا الجانب[٢٠] ، في الوقت الذي كان المستشارون البريطانيون لا يشجعون الصناعات المهمة ، لكي يبقى العراق سوقاً لمنتجاتهم الصناعية ، إذ كانوا باستمرار يختلقون الأسباب لوصف هذه الصناعات بالرديئة والكلفة العالية مقارنة بالمواد المستوردة من الخارج ، وفي ذلك خسارة على خزينة الدولة وعلى المستهلكين[٢١] .

وقدر تعلق الأمر بالسياسة التجارية[٢٢] ، فقد خضع العراق بعد الاحتلال البريطاني إلى سياسة الباب المفتوح ، التي تعني أن تعامل الدولة المنتدبة رعايا جميع الأمم معاملة متساوية في الشؤون الاقتصادية والتجارية في الأراضي المشمولة بالانتداب ، ممّا أدى إلى عرقل التكوين الاقتصادي للبلاد، بسبب رغبة تلك الدول في مقدمتها بريطانيا في جعل العراق سوقاً للتجارة مع الدول الأعضاء في عصبة الامم[٢٣].

انعكست هذه السياسة على الميزان التجاري للعراق ، الذي ظل يعاني من الاختلال بين سياستي التصدير والاستيراد وبشكل مستمر، وفي الوقت نفسه أدت إلى إهمال السياسة التجارية، لغرض تحسين هدف التبادل التجاري وتحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات[٢٤] ، إذ ظلا مهملين لمدة طويلة .

ويرى الباحث أنَّ ضعف السياسة الحكومية في هذا الجانب يُظهر إلى حدٍّ كبير طبيعة العلاقة السياسية والاقتصادية بين العراق وبريطانيا ، إذ عملت الأخيرة على إبقاء هذه السياسة لتحقيق مصالحها وعرقلة النمو الاقتصادي في البلاد ، مما يبقى العراق في دائرة التخلف المطلوب، ولاسيما أنَّ بريطانيا كانت هي المسيطرة من حيث الشركات على تجارة العراق الخارجية، ولا أدل من ذلك أنَّ شركات الشحن البريطانية كانت هي المسؤولة عن كلتا التجارتين وتؤدي البنوك البريطانية الدور الأساس في تحويل تجارة العراق الخارجية[٢٥] ، وأنّ مجموع القوانين والقيود التشريعية التي صدرت للمدة (١٩٢١–١٩٢٩) أربعة وعشرين قانوناً وتشريعاً أكدت كلها ضوابط السياسة التجارية البريطانية في العراق ، او حسب مشورتها[٢٦] .

والجدير بالذكر أنَّ اليهود قاموا بدور كبير في جعل الاقتصاد العراقي خاضعاً للسيطرة البريطانية ، وإبقائه في دائرة التخلف عن طريق استخدام الجالية اليهودية ونفوذها الكبير في الحياة الاقتصادية، إذ كانوا يسيطرون على اهم المفاصل الاقتصادية في العراق كالتجارة المالية إذ كانوا يستحوذون على ما نسبته (٩٥%) من واردات العراق و (٩٠%) من عقوده و (١٠%) من صادراته، ومما ساعدهم على أداء هذا الدور ارتباطهم بعلاقات اقتصادية مع السلطات البريطانية ، وانهم كانوا يسيطرون على كثير من المناصب الإدارية والاقتصادية المهمة في البلاد[٢٧].

أصدرت الحكومة العراقية بعد قيام الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ ، عدد من القوانين واهمها مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الاقتصادية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩. الذي جاء في الأسباب الموجبة له " نتيجة للازمة الدولية الحاضرة الذي يعيق خطط الحكومة والتدابير الواجب اتخاذها ، والوقوف في سبيل الاستقلال غير المشروع من الجشعين والمحتكرين لتمكين الدولة من حصر المواد الرئيسة واستيرادها[٢٨] ، وقانون منع الاحتكار رقم (٧٣) لسنة ١٩٤١ ، الذي جاء في الأسباب الوجبة له " رغبة الحكومة في السيطرة على المشكلات الاقتصادية ، والسيطرة على المحتكرين"[٢٩]، إذ برز في ظروف الحرب فئة من التجار الذين استغلوا ظروف الحرب لتكديس البضائع واحتكارها لغرض بيعها في السوق السوداء ، كما اسهم إلى جانب هؤلاء بعض كبار موظفي الدولة والوزراء والنواب، ما انعكس على تطبيق الحكومة للقوانين والأنظمة الاقتصادية، وترك أثراً على حساب الفقراء وذوي الدخل المحدود[٣٠] . ولكن طمع المتنفذين حال دون نجاح هذه التدابير ، فضلاً عن سيطرة البريطانيين على الأجهزة الحساسة شكّل عاملاً مهماً في عرقلة الإجراءات الحكومية[٣١].

إن محاولات الحكومة لمواجهة تردي أوضاع التجارة كانت تفتقر الى الجدية وينقصها الدقة ، ويقف إلى الضد منها حجم الارتباط الخارجي بسبب هيمنة النفوذ البريطاني على الاقتصاد العراقي ، لذلك نجد أنَّ رغم ما يعانيه الشعب العراقي من حاجته الماسة للمواد الغذائية بسبب

سياسة الاستيراد والتصدير التي فرضتها بريطانيا على تجارة العراق في أربعينيات القرن الماضي ، جعل بريطانيا لم تتورع عن الضغط على الحكومات العراقية عام ١٩٤٣ لسحب الكميات الموجودة منها في الأسواق وإرسالها إلى الهند بسبب أزمة غذائية هناك في الوقت الذي كان العراقيون يقفون ساعات طويلة للحصول على حصصهم من الصمون الأسود (صمون الشعير الحكومي) وبكمية تكاد لا تسد رمق العائلة[٣٢].

وعليه أنَّ الممارسات التجارية للحكومة التي حولتها بريطانيا إلى أداة طيعة لها ، حولت التجارة إلى مجال الثراء السريع ، وتخريب الاقتصاد الوطني عن طريق استغلال النفوذ ، فتحولت التجارة إلى مجال لاستنزاف ثروات العراق فقد ازداد صرف الدولة في سنة ١٩٤٥ بنسبة (٣٤٨%) عما كان عليه سنة ١٩٣٩[٣٣] ، من دون ان تشهد فئات الشعب الفقيرة والمتوسطة تغيراً ملموساً في مستواهم ، في حين ازداد نفوذ التجار على الصعيد الاقتصادي بنحو كبير .

وتأسيساً على كل ذلك ، يمكن القول أنّ سياسة الدولة الزراعية والصناعية والتجارية في ظل السياسة البريطانية لم تشهد تغييراً جوهرياً طيلة هذه المدة ، فقد ظلّ العراق يعاني من المشكلات في جميع هذه الأنشطة ، فالزراعة كانت تعاني من شيوع نظام الإقطاع والملاكين، وانتشار الأساليب البدائية وضعف الإمكانات المادية لتحسين الواقع الزراعي[٣٤] ، ولم تكن الصناعة بعيدة عن ذلك، إذ كانت السمة الرئيسة لها الضعف ومحدودية الإنتاج ، وعدم قدرتها على استيعاب حاجة السوق المحلية، وهو ما توضح بسياسة الاستيراد التي كانت اغلبها من الخارج[٣٥].

وبقيت التجارة تعاني من المعوقات الكثيرة ، وفي مقدمتها السياسة البريطانية في هذا النشاط ، في الوقت الذي يشكل هذا النشاط الدعامة الثالثة في الاقتصاد العراقي ، مما تركت آثارها في عموم المجتمع العراقي ، وكانت لهما تأثيراتهما المباشرة فضلاً عن تخلف الاقتصاد العراقي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ .

ثانياً/ إجازة الأحزاب السياسية العلنية المعارضة في العراق عام ١٩٤٦:

اختلفت الآراء حول أسباب بعث الحياة الحزبية في العراق في الثاني من نيسان عام ١٩٤٦، فالبعض أرجعها إلى العوامل الداخلية، إذ سعت الحكومة العراقية لنقل حالة البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم بقصد ترصين الجبهة الداخلية وكسب الشعب، كما عكس نمو وتزايد الوعي السياسي وازدياد النقمة الشعبية ضد الطبقة الحاكمة مظهراً مهماً في هذا الجانب، وهذا الأمر هو الذي دفع السلطة الحاكمة للحد منها عن طريق التلويح بتشجيع الحياة الحزبية لامتصاص نقمتها إزاء الأوضاع المتردية[٣٦].

وأرجعتها بعض الآراء الى العوامل الخارجية، التي ارتبطت بالسياسة الجديدة لدول الحلفاء[٣٧]. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ كمحاولة منها لبناء العالم على اسس جديدة بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية، وإيجاد توجه جديد للامم الأخرى يتضمن المبادئ الديمقراطية لبناء دولها، ولم يبتعد عن هذه العوامل الخطر الشيوعي وامتداده وهو ما يتمثل ببروز الاتحاد السوفيتي كقوة جديدة على صعيد العلاقات الدولية السياسية[٣٨].

وحقيقة الأمر أن هذه الآراء اعتمدت على أسس معينة في بلورة أفكارها، كما أنَّ هذه الآراء تزامنت مع طبيعة تلك المرحلة وتطوراتها السياسية، ولاسيما أنَّ العراق سبق وأنْ عرف الحياة الحزبية العلنية منذ عهد الانتداب (١٩٢١-١٩٣٢) عندما سمح بتشكيل أحزاب سياسية رسمياً كان لبعضها أثر إيجابي في توجيه الشعب إلى الأهداف الوطنية، فيما عكست أحزاب أخرى غير ذلك تماماً[٣٩]، وهي الأحزاب التي انتهى عملها السياسي وبشكل كامل في التاسع والعشرين من نيسان ١٩٣٥[٤٠] ومع ذلك أنَّ عدم إجازة الأحزاب السياسية العلنية في العراق للمدة الواقعة من عام ١٩٣٥ وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، لا يمنع القول إنَّ هذه المدة أفصحت عن بروز ونضج أفكار سياسية جديدة قادها مجموعة من الشباب والمثقفين الذين أسسوا وقادوا العملية السياسية في العراق فيما بعد[٤١].

ومع ذلك يمكن القول إنَّ تفاعل العوامل الداخلية والخارجية، وبروز الاتجاهات السياسية الجديدة التي قادتها الفئة المثقفة العراقية وفي مقدمتهم الشباب، دفع السلطة السياسية في العراق إلى السماح للأحزاب السياسية ذات الاتجاهات السياسية المختلفة بالعودة من جديد للحياة الحزبية العلنية، فأجازت وزارة الداخلية في الثاني من نيسان ١٩٤٦ خمسة أحزاب سياسية هي الحزب الوطني الديمقراطي[٤٢] والاستقلال[٤٣] والاتحاد الوطني[٤٤] والشعب[٤٥] والأحرار[٤٦]، وقد مثلت الأحزاب الأربعة الأولى خط المعارضة باستمرار، وأكدت اتجاهاتها الفكرية عن مناهضة السلطة العراقية فكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً في ضوء ما جاء في مناهجها السياسية من مفاهيم اشتراكية وديمقراطية وقومية، فضلاً عن النمط الماركسي[٤٧] ولسعة مواقف هذه الأحزاب سيتم الاقتصار عن مواقفها من الأوضاع الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٤٦-١٩٥٤)[٤٨].

المبحث الثاني/ موقف صحافة الأحزاب السياسية العلنية المعارضة من الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤:

كان الشعب العراقي تواقاً لانتهاء الحرب العالمية الثانية، لكي يتمتع بالحياة التي وعد بها من قبل نظامه السياسي بعد انتهاء هذه الحرب، وذلك لتحسين الأوضاع العامة في البلاد، وفي مقدمتها الأوضاع الاقتصادية، ولاسيما أنَّ الأحزاب السياسية العلنية التي انبثقت عام ١٩٤٦م أكدت في برامجها السياسية ضرورة تحسين هذه الأوضاع كمدخل أساس لعمليات الإصلاح

السياسي في البلاد فعلى سبيل المثال لا الحصر أنَّ حزب الاستقلال أكد في نظامه الداخلي أنَّ سياسة الحزب الاقتصادية تركز في محاربة البطالة والفقر والتعسف الاقتصادي[٤٩] كما أنَّ بناء دولة قوية وحديثة، يتمثل في الإصلاحات الشاملة التي تناول جوانب الحياة المختلفة، وإحداث تطور اقتصادي شامل وحل مشكلة الأراضي واستخدام الصناعة الآلية[٥٠]. وقد عزز من ذلك الخطاب الذي القاه الوصي في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٥، الذي أكد فيه حرص حكومته على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاهتمام بمشاريع الري والمواصلات ،وتطوير قطاع الزراعة والصناعة والنفط بهدف التخفيف عن الآثار الاقتصادية التي اجتاحت البلاد اثر قيام الحرب العالمية الثانية[٥١].

كان من الطبيعي أن تهتم صحافة الأحزاب العلنية في العراق بالأوضاع الاقتصادية ومظاهرها في البلاد، إذ لابدَّ أن تعكس هذه المظاهر طبيعة النظام السياسي وجدية قراراته في هذا الجانب، وعليه فإنَّ صحف هذه الأحزاب لم تترك موضوعاً اقتصاديا له علاقة بقضايا الشعب من دون التطرق إليه، وقد برز في هذه الجانب قضايا التموين والغلاء في المواد الغذائية ، ومشاكل الصناعة والزراعة والري وقضايا التجارة والنفط كمدخل أساسي لعملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد ، وعليه إنَّ تسليط الضوء على هذه المظاهر تؤشر لنا بوضوح مدى الاهتمام الذي أولته هذه الصحافة لقضايا الشعب في تلك المدة من تاريخ العراق السياسي والاقتصادي .

أولاً/ التموين:

كان من المشكلات الرئيسة التي واجهت العراق في أثناء قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥، مشكلة نقص المواد الغذائية والتموينية الرئيسية المختلفة ، فضلاً عن مشكلة الغلاء بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، ممّا أدى إلى حدوث المجاعات، ويبدو أن مشكلة التموين التي حدثت في العراق والمظاهر التي رافقتها لم تكن حدثاً محلياً أو جديداً، إذ جابهتها أمم أخرى إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨ واتخذت الحكومات والدول في وقتها شتى التدابير لمواجهتها، كما عالجها رجال الاقتصاد والشؤون الاجتماعية بوضع الحلول الناجعة وتجاوزها[٥٢].

وحقيقة الأمر أنَّ وضع العراق التمويني للسنتين الأوليتين للحرب كان حسناً بشكل عام، اذ لم تطرأ تغيرات أو تأثيرات واسعة[٥٣] على الاقتصاد العراقي، سواء في أوضاعه التجارية أو المالية بشكل عام، بل إنَّ الوضع الاقتصادي وتوفر المواد الضرورية والغذائية والأسعار كان طبيعياً إلى حد كبير، بسبب استمرار وصول البضائع المختلفة إلى العراق[٥٤] وهو ما أشارت إليه غرفة تجارة بغداد بأن مجموع ما استورد من السكر في المدة المذكورة بلغ نحو (٦٣) ألف طن، و(٤٥٠٠) طن من الشاي، و(١١١) مليون متر مربع من الأقمشة المختلفة، كما أنَّ التدابير التي اتخذتها

الحكومة بمنع تصدير المواد الغذائية والضرورية والحد من البضائع المستوردة أضافت دعماً جديداً للاحتفاظ بالمواد التموينية بالعراق لأغراض الاستهلاك المحلي والحيلولة من دون تسربها إلى الدول المجاورة ، وتوضح هذا الأمر أيضاً بان العراق أصبح مجهزاً لبعض الأقطار العربية والمجاورة مثل سوريا والمملكة العربية السعودية وتركيا وايران لبعض المواد الغذائية، إذ تم تصدير نحو (٥٠) الف طن من الحنطة والشعير والطحين والتمور والسمن وبعض الحبوب وغيرها من مواد التموين[٥٥].

كان لاستمرار الحرب أثر واضح فيما بعد على تبدل هذه الأوضاع وتغيرها، إذ إنَّ بعض من الدول المشاركة في هذه الحرب، حولت صناعاتها وتجارتها للأغراض العسكرية. مما انعكس ذلك على إنتاج تلك الدول على بعض الصناعات كالصناعات القطنية والصوفية والمواد الغذائية، كما عملت ظروف الحرب على إرباك حركة المواصلات الدولية واشتداد المخاطر البحرية وارتفاع أجور النقل التجاري، حتى أصبح الشحن مهمة صعبة[٥٦]. كما أنَّ الحرب أوجدت صعوبات في التمويل النقدي بسبب القيود التي فرضتها العديد من الدول على تحويل العملة[٥٧].

لم يكن العراق بمعزل عن هذه التأثيرات ، إذ سرعان ما تأزم الوضع التمويني في العراق، وتدهور الوضع التجاري، فانقطعت البضائع المستوردة ، وفي مقدمتها: السكر، والشاي، والبن، والبهارات، ومشتقات الحليب من اغلب الدول التي كان العراق يستورد منها هذه البضائع ، التي كانت نسبتها تعادل (٤٨%) من نسب استيراداته الكلية[٥٨]. وعزز من ذلك هيمنة بريطانيا على سياسة العراق الخارجية بكل مفاصلها بما يخدم أغراضها الاقتصادية والعسكرية ، مما أدى إلى زيادة مشكلات التموين وصعوبتها في العراق التي أخذت تزداد يوماً بعد آخر[٥٩].

ومما زاد الأوضاع سوءاً السياسة التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ١٩٤١. إذ عملت هذه الحكومات على تسخير إمكانات العراق السياسية والاقتصادية والمالية لصالح دول الحلفاء، وبريطانيا بشكل خاص، رغم تعارض ذلك مع السيادة والمصالح الوطنية العليا للعراق[٦٠].

كان لابد لهذه السياسة أن تؤثر في الاقتصاد العراقي من حيث الأساليب والدوافع ، وجعله يعاني من التخلف في عمليات الإنتاج والتسويق[٦١]، وفي الوقت نفسه تأكيد التبعية الاقتصادية تشكل المظهر الآخر للتخلف الاقتصادي في العراق[٦٢] ، ومما زاد من ذلك أنّ العلاقات الإنتاجية على الصعيد الاقتصادي العراقي عرقلت مصادر تكوين رؤوس الأموال الوطنية بشكل واضح ، وأصبحت أسعار المنتوجات الزراعية في العراق عرضة للتقلبات العالمية[٦٣] . فانعكس ذلك على مشكلات التموين في العراق التي أخذت تزداد يوماً بعد آخر في سنوات الحرب، وقد لخصت وثيقة صادرة عن المفوضية الأمريكية في بغداد موقف الحكومة من أوضاع التموين وتقييمها لها إذ أشارت : "مما لا يوجد فيه شك أن الحكومات العراقية المتعاقبة في سنوات الحرب قد أثبتت فسادها

وفشلها، إذ إنَّ أغلبية أعضائها عملوا على إثراء أنفسهم ومعارفهم وأصدقائهم وأهملوا مصالح الشعب، وان فشل الحكومة في توافر المواد التموينية وعدم حماية الشعب من الجشع والاستغلال قد خلق استياءً وتذمراً كبيرين"[٦٤].

أخذت مشكلات التموين في العراق تتفاقم بشكل كبير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وتمثل ذلك في شحة المواد الاستيرادية المخصصة له كالسكر، والشاي، والأقمشة، فضلاً عن ذلك استثمار المسؤولين عن المواد التموينية للمبالغ الضئيلة من العملات الصعبة في استيراد المواد الكمالية ، كالسيارات ، والعطور ، ومواد التجميل ، والسجائر ، والشخاط التي أغرقت الأسواق العراقية على حساب السلع الضرورية[٦٥]. مما انعكس على ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير نتيجة المضاربات العديدة وعمليات الاحتكار لها، فضلاً عن تدني القدرة الشرائية لدى الشعب بسبب تقلص فرص العمل وانتشار البطالة بسبب استمرار الاحتكار والمضاربة بالمواد التموينية وانتشار الرشا والاختلاسات في الدوائر الحكومية[٦٦].

تصدت صحافة الأحزاب السياسية المعارضة العلنية المعارضة لهذه المظاهر، كونها تعبر عن مصالح الشعب. فكتبت جريدة (لواء الاستقلال) (لسان حزب الاستقلال) ، مقالاً عن التموين تحت باب تجارة واقتصاد (معالجة شؤون التموين) جاء فيه:" لقد كان للبيانات الصادرة عن وزارة التموين، التي تقضي برفع السيطرة عن عدة مود واطلاق استيراد البعض منها من الخارج [كما هو الأمر في المنسوجات الصوفية وغزل الصوف] صدى ترحيب من مختلف طبقات الشعب، بالنظر إلى أن السيطرة على بعض المواد غير النادرة التجهيز قد أصبحت ضد مصالح المستهلك وفي جانب التاجر، ودليل ذلك أنَّ المواد كافة التي تم إطلاقها سجلت أرباح تتجاوز الحد المعقول عنها كما فعلت في السنة الماضية"[٦٧]، وأضافت: "إنَّ من الأسرار المفضوحة ان الحكومة تربح من وراء السيطرة على المنسوجات الصوفية ما يتراوح بين الدينارين والثلاثة في الياردة الواحدة من المنسوجات الصوفية التي توزع على أصحاب الدخل المحدود، فهل تنوي بالاستمرار في هذا الخطر؟ وهل هذا رأيها في الترفيه عن الشعب "[٦٨].

وتناولت الجريدة نفسها في مقال آخر الموضوع نفسه بالقول: " متى تتم معالجة قضايا تموين الشعب على اختلاف طبقاته التي تتطلب حلولا سريعة وخطط دقيقة لمعالجة الأوضاع الشاذة والطارئة لغرض توسيع اقتصاديات البلاد وفق سياسة طويلة الأمد، تتوخى فائدة الشعب والبلاد أجمع" [٦٩] فالشعب رأى إن قسماً من إجراءات الحكومة غير مبرر لها، وتتنافى مع المصلحة العامة، ولعل حصول الحكومة على الأرباح الكبيرة من جراء قيامها بتوزيع السكر والشاي والمنسوجات الصوفية ما يوضح ذلك، فالشعب يعلم ان سعر السكر يكلف الحكومة أقل من ثلاثين

فلساً للكيلو وبيع بسعر (٨٥) فلساً والشاي الذي بيع بسعر (٦٥٠) فلساً يكلفها دون (٣٥٠) فلساً للكيلو[٧٠].

وبقلم محمود الدرة نشرت جريدة (صوت الأحرار) لسان حزب الأحرار مقال بعنوان "أزمة الغذاء أليس لها من علاج" جاء فيه: "سئل الفيلسوف الايرلندي جورج برنادشو: ما بال رأسك اصلع ولحيتك كثة؟ فأجاب على الفور متهكماً كعادته: كثرة إنتاج [مشيراً إلى لحيته] وسوء توزيع مشيراً إلى [رأسه]. وما قاله جورج برنادشو يتماثل مع أزمة المواد الغذائية في العراق فإنتاجنا الزراعي على الرغم من رداءة حاصله يكفي لو يوزع توزيعاً صحيحاً، على ان فقدان التنسيق والسياسة المرتجلة ، والروتين الحكومي حال من دون ذلك"[٧١].

وعليه فأننا نتقدم إلى المسؤولين بملاحظاتنا نامل أن يتوصلوا إلى افضل الطرق لمعالجة هذه القضية[٧٢]:

١. القيام فوراً بإحصاء عام.
٢. الابتعاد عن الارتجال في التوزيع الغذائي.
٣. التركيز في ذوي الخبرة في العمل التمويني والا كيف ستحفظ الحكومة هيبتها.

وبقلم محمد صديق شنشل، نشرت جريدة (لواء الاستقلال) مقال بعنوان [أزمة الخبر] جاء فيها إنَّ هذا الضيق قد نبه أبناء هذا الوطن وحفزهم إلى التفكير في ضرورة إصلاح حالهم من دون أن يخطو المسؤولين خطوة واحدة في سبيل معالجتها معالجة جدية[٧٣]، وتحت عنوان [أزمة الخبز أيضاً] كتبت أيضاً مقالاً جاء فيه: "يشكو هذا الشعب غلاءً مصطنعاً وحكومة لاهية في إعداد المشاريع الوهمية، ونحن إذ نهيب بالحكومة في مكافحة الغلاء، نطلب منها الضرب على أيدي المحتكرين الذين بلغ بهم الأمر إلى حد احتكار أهم المواد الغذائية وتهريبها إلى الأمم الأخرى"[٧٤].

ونشرت جريدة صوت الأحرار مقالاً بعنوان" انه [الغلاء الداهمة]، ما علاجها لإنقاذ الشعب الجائع من جشع المحتكرين"، جاء فيه "إنَّ السيطرة في الوقت الحاضر أصبحت على أسعار المواد في جانب التاجر أكثر من هي في جانب المستهلك وهناك سيطرة أخرى تضيق على الشعب، وهي السيطرة على التمويل الخارجي، فعلى الحكومة أن تعين نفسها، والا فقد طفح الكيل من هذا الغلاء وأضافت ، لم يبق للناس من الصبر ما يسكنون به إلى الرضا، وعليه إذا أردنا أن نعالج الخلل في جميع مشاكلنا الاقتصادية، فعلينا الخلاص من هيمنة النفوذ الاجنبي على البلاد، وان نتخلص من تهاون رجال الحكم في هذه الناحية"[٧٥].

ثانياً/ الصناعة:

لم تستطع الصناعة الوطنية منافسة البضائع الأجنبية مما أدى إلى تأخر الصناعة من جهة، وربط العراق بالسوق الأجنبية، التي كان في مقدمتها السوق البريطانية، فضلاً عن ذلك إبقاء الصناعات كافة في دائرة التخلف الاقتصادي(٧٦).

وجدت صحافة الأحزاب السياسية العلنية في هذا الجانب المهم ما يمكن التصدي له بكل قوة، فكتبت هذه الصحف عدة مقالات، فكتبت (جريدة الشعب) لسان حال حزب الشعب، مقالاً بعنوان "ثلث كمية التبوغ" أوضحت فيه أهمية زراعة التبوغ في البلاد كإنتاج صناعي ، فضلاً عن أثره في زيادة الدخل الوطني عن طريق منع استيراده من الخارج ، ولاسيما أنَّ الأوضاع الزراعية في البلاد تساعد على زراعة هذا المحصول والإفادة منه ، فلماذا هذا الإهمال والعمل على إتلافه"(٧٧). وفي مقال آخر كتبت " إنّ إتلاف المنسوجات الزراعية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني أمر مشروع من الناحية الأدبية ومبرر من الوجهة الاقتصادية(٧٨) ، وأضافت في مقال آخر لنا أن نتساءل : "

١. ألا يمكن للحكومة أن تفكر في الإفادة من هذا الفيض فتعمل على تصديره ولو بأسعار مخفضة جداً.

٢. ألا يمكن للحكومة أن تفكر بتخفيض أسعار التبوغ قليلاً وتشجيع معامل الدخان على استهلاكه بنطاق واسع وذلك عن طريق تشجيع صناعة السجائر اليدوية في العاصمة والأولوية وفيض التبوغ يجعل ذلك"(٧٩).

وتحت عنوان : "صناعة الجلود في العراق والمشاكل التي تجابهها" كتبت الجريدة نفسها مقالاً جاء فيه : " إنَّ مشكلة حصول العراق على الجلود المدبوغة ومصنوعات الجلود لمعالجة الاستهلاك المحلي قد تعقدت وتأزمت في سنوات الحرب نتيجة قلة وسائط الشحن وانقطاع المواصلات، والآن قام بعض رجال الأعمال بتأسيس صناعة جلود محلية في البلاد بالنظر إلى توفر الجلود ورخصها في البلاد، في الوقت الذي كان العراق يستورد الجلود المدبوغة للصناعات المحلية من الخارج"(٨٠).

ونشرت عام ١٩٤٨، نص تصريح نديم الباجه جي مدير الاقتصاد العام في العراق الذي صرح به في لندن عن مشاريع العراق الصناعية ، الذي أكد فيه ضرورة إجراء محادثات عامة مع الشركات الصناعية البريطانية، لكي يتم تنفيذ مشاريع صناعية في العراق، مثل معمل تكرير النفط لسد حاجة الأسواق العراقية من بنزين ودهون وكيروسين السيارات(٨١)، فضلاً عن مشاريع أخرى تتعلق بالصناعات القطنية والصوفية .

كان لاستمرار السيطرة البريطانية على الاقتصاد العراقي أثر واضح في هذا الجانب ، لذا نجد أنَّ الحكومة لم تستطع اتخاذ إجراءات مهمة لدعم الصناعة، مما انعكس ذلك على الصناعة في تلك المدة وجعله بطيئاً جداً ، ولا أدلّ من ذلك أنَّ عدد الشركات الصناعية المسجلة في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بعد تأسيس مجلس الإعمار عام ١٩٥٠ لم يتجاوز تسعة عشر شركة، وهذا العدد لم يكن متناسباً مع إمكانيات العراق الاقتصادية والاجتماعية[٨٢].

فضلاً عن ذلك تعرضت بعض فروع الصناعة في القطاع الخاص إلى تدهور الإنتاج نتيجة سياسة اطلاق الاستيراد التي كانت أساس بروز هذه الظاهرة على الرغم من صدور بين رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٨[٨٣]. الذي استهدف حماية الصناعة الوطنية وذلك بمنع استيراد البضائع التي يمكن إنتاج مثيلاتها محلياً. وعليه قامت جريدة لواء الاستقلال بنشر عريضة (٥٤٠) شخصاً من أصحاب معامل النسيج وعمالهم وجهودها الى رئيس الوزراء يقولون فيها انهم اصبحوا على الهاوية من الافلاس بعد ان ارتبط مصيرهم بمصير هذه المهنة، وان هذه المعامل التي كانت تنتج الأقمشة الحريرية والقطنية التي كانت تلاقي رواجاً في أسواق العراق تعرضت لمنافسة الأقمشة الأجنبية التي أغرقت الأسواق، وكاد الكساد يطغي على المصانع لولا أنها عادت لتنتج المنتجات التي لا تستورد من الخارج مثل "المناشف والبشطمال (الازرار) وغيرها[٨٤] ، وأضافت الجريدة في مقال آخر لها: " أما عمال النسيج في معامل (اليشماغ) في النجف، فقد قالوا لرئيس الوزراء: "نرفع إليكم مضطرين شكوانا عن النكبات التي حلت بنا والنتائج التي آلت اليها حياتنا من جراء البطالة الخانقة وارتفاع أسعار المواد الغذائية وضرورات الحياة...وها نحن نجوب الشوارع ونتجه من مدينة إلى أخرى طلباً للعمل والخبز...ولكن لا نلاقي سوى التشريد"[٨٥] .

والبعض يذكر أنّ تأزم فرص العمل وانتشار البطالة كانت في مقدمة المشكلات التي عانى منها العراق في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وشكلت عبئاً إضافياً على الاقتصاد العراقي، وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة لإلغاء الوظائف والخدمات المؤقتة الناشئة عن الحرب. وقيام قوات الاحتلال البريطاني بعد انتهاء الحرب مباشرة بتسريح العمال العراقيين[٨٦]، الذين استخدموا في المعامل والورش والقطاعات الخدمية التي أنشأتها القوات المذكورة خلال الحرب لمجهودها الحربي[٨٧] ، وادى عدم حماية الحكومة لبعض الصناعات والمعامل التي أُنشأت في البلاد ، مثل صناعة السجائر وصناعة الشخاط وتشجيعها إلى استيراد الشخاط والسجائر الأجنبية باجازات مفتوحة الى حدوث كساد في المنتجات الوطنية من تلك المواد وتعرض معظم العمال في المصانع الى البطالة نتيجة لذلك[٨٨]. وقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل نحو نصف مليون شخص عام ١٩٤٨، ونتيجة لذلك فقد اثر انتشار البطالة في هبوط قدرتهم الشرائية وتدهور أحوالهم المعاشية بحيث لم يعد بإمكانهم الحصول على قوتهم اليومي، أو ما يمكنهم من استمرار المعيشة[٨٩]، وقد

عزز من هذه المظاهر تزايد نشاط المحتكرين والمضاربين ببضائعهم المخزونة والمحتكرة من المواد الغذائية كالحنطة والشعير والرز، والمواد الكهربائية التي أخذت تشهد تنافساً شديداً[٩٠].

ثالثاً/ الزراعة والري:

كان لواء العمارة مثلاً بارزاً في المشكلات الزراعية التي عانى منها العراق في العهد الملكي، إذ مثل أسوأ صفحات الإقطاع حتى وصل الأمر إلى إن الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي عجزت عن معالجة أوضاعه وفضحت نفسها ، إذ كان هذا اللواء في العهد العثماني من جملة الأراضي العائدة للدوائر السنية العائدة للسلطان التي تدار بطريقة الالتزام ببدلات سنوية ، وبقيت على هذا الحال حتى بعد الانقلاب الاتحادي على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ١٩٠٨ رغم صدور قرار بتحويل الأراضي العائدة للسلطان إلى المالية، ولم يعرف السبب في ذلك ، وقد استمرت هذه الحالة طيلة الحكم الملكي، ممّا أدى إلى خراب هذه المنطقة، ولاسيما أنها كانت بطبيعتها لا تدر إلاّ موسماً زراعياً واحدا ، ولا تخضع لنظام ري، ولا توجد فيها محاصيل اخرى تشجع على الزراعة، ممّا أدى إلى هجرها من الفلاحين ، وهو ما اثبت للآخرين مدى انحرافها عن مصالح الشعب وعجزها عن ادراك مخاطرها ، لأنها وكما معروف كانت حكومات مبرقعة بالوطنية وتتكي على دعامتين[٩١] :

١- المحافظة على المصالح الاستعمارية البريطانية وتوزيع المناصب والارتزاق .

٢- تعزيز النظام الإقطاعي في الأراضي، فضلاً عن المناصب والمكاسب لهذا النظام[٩٢].

وعليه تصدت (لواء الاستقلال) إلى هذه المشكلة وقالت ان أراضي العمارة الزراعية مثل بارز من الاستقلال المشين وعليه لابد من القضاء على النظام الإقطاعي وامتداداته السياسية والاقتصادية بوصفه سبباً من أسباب تخلف العراق وعليه لابد من توزيع الأراضي على الفلاحين على الأساس الأسري وبعيداً عن التدخل الأجنبي والحكومة في هذا الجانب[٩٣].

استمرت صحف الأحزاب العلنية في طرح القضايا الاقتصادية الأخرى لغرض معالجتها، فقد تابعت جريدة (لواء الاستقلال) الأحداث التي حدثت في قضاء الشامية في التاسع من نيسان عام ١٩٥٤ تعبيراً عن سخط الفلاحين على الحكومة وعلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في ظلها . إذ داهمت قرية الشامية (هوسة) من الصوبين الأيمن والأيسر من عشائر الحميدات، وهم يحملون الخناجر والعصي والمكاوير والسكاكين، وقدر عددهم بـ (٢٠٠) شخص ، وتوجهوا إلى مقر الحكومة وهتفوا بجعل حصتهم النصف بدل الثلث، وتوزيع الأراضي عليهم[٩٤]. وفور انتشار الخبر التحم معهم الفلاحين في منطقة الشامية وساروا في مسيرة اخترقت الشارع الرئيس للمدينة التي خرج جميع اهلها من عمال وكسبة وكذلك الطلاب حتى بلغ عدد المتظاهرين أكثر من عشرين ألف نسمة وطول المظاهرة أكثر من كيلومتر ونصف هاتفين بسقوط المعاهدة العراقية–البريطانية والمجلس

النيابي ومشروع المساعدات الأمريكية ورئيس الوزراء فاضل الجمالي... وعند وصولهم إلى مقر القائمقامية أخذوا ينشدون الاهازيج التي عبرت عن هذه المظاهرة ومنها "الخبز الطابك مليناه، الملاك مكيف، وانا ادنان ريوكي، دخيلك يا حاكم مليناه" ، "نحن جوعانين والملاكين شبعانين"[٩٥].

أما ما يتعلق بمشكلة الري، ففي شهر آذار سنة (١٩٥٤) حدثت فيضانات في البلاد، اذ ازدادت مياه نهري دجلة والفرات زيادة كبيرة، ففي ليلة (٢٩-٣٠) آذار بدأت المياه تملأ منطقة معسكر الرشيد وبغداد الجديدة، وفي الليلة نفسها عقد اجتماع في بناية مديرية الري العامة برئاسة فاضل الجمالي رئيس الوزراء، حضره رؤساء الوزراء السابقون والوزراء بعد مناقشتهم للموضوع قراراً باخلاء الجانب الشرقي من بغداد اخلاءً جزئياً. وكان في بغداد زهاء ثلاثة ارباع المليون يسكن ثلثاهم في جانب الرصافة المعرضة للغرق، ويسكن الثلث الآخر في جانب الكرخ، ورغم خطورة الوضع، فقد استقر الرأي على مضاعفة الجهود والعناية بالسدود وتهدئة الناس باستمرار[٩٦] .

وقد عدت الفيضانات التي حدثت في سنة ١٩٥٤ من أسوأ الفيضانات التي حدثت في العراق، ففي منطقة العزيزية التابعة إلى لواء الكوت على سبيل المثال غرقت المزروعات، وسكن الكثير من الفلاحين فوق الروابي والتلال طوال أربعة أشهر حسب وصف جريدة (صوت الشعب)[٩٧] . وتساءلت الجريدة "متى يتم التركيز على مشاريع الري والسيطرة على الفيضانات" ، وانتقدت الحكومة بسبب ضعف مساهمتها بالنهوض بهذا القطاع[٩٨] .

ويذكر أنَّ مجلس الإعمار الذي تأسس عام ١٩٥٠ استناداً إلى قانون مجلس الإعمار رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠، أخذ على عاتقه بناء مشاريع السدود والنواظم على نهري دجلة والفرات لدرء الفيضانات، إلاّ أنه ورغم وضعه مناهجه الأول لمشاريع الإعمار التي ابتدأت سنة ١٩٥١ وقد خصص مبلغ ٥٦,٧ مليون دينار لتنفيذ مشروعاته[٩٩] .

لم يستمر العمل بهذه المناهج طويلاً نظراً لافتقار أغلب مشروعاته الى الدراسات الاقتصادية والفنية، كما صدر عام ١٩٥٣ القانون رقم (٢٧) الذي ينص على تأسيس وزارة الإعمار غايتها وضع التقييدات على الصلاحيات التي منحت للمجلس ولتكون الوزارة حلقة وصل بين مجلس النواب ومجلس الإعمار[١٠٠] ومع ذلك يمكن القول إنَّ أبرز أعمال مجلس الإعمار كانت في بناء السدود والخزانات وأهمها مشروع الثرثار على دجلة والحبانية على الفرات للسيطرة على الفيضانات، حيث حققت الى حد بعيد دفع أخطار الفيضانات المدمرة، وخاصة في بغداد[١٠١]. وعلى الرغم من الظروف التي سادت الريف العراقي بسبب شروط الاستئجار والعمل التي وفرت مدخولات ضخمة للملاكين الكبار فإنَّ الحكومة كانت تمنحهم أموالاً إضافية أخرى مما ولد الاستياء والتذمر لدى الفلاحين ، نتيجة ما أُلحق بهم من أضرار عوضاً عن جهودهم التي بذلوها للحفاظ على السدود وما يلحق بها من أضرار، وقد سلطت جريدة (لواء الاستقلال) الضوء على ما حدث في قضاء

الحي في الكوت، إذ كانت محاطة من جميع أطرافها بأراضي الشيخ عبد الله ياسين والنهروان العائدان له، ومن الغرب يحدها نهر الفرات، ومن الشرق السور الذي بناه المالك المذكور، قسم شارع المدينة على قسمين، والذي كان أحد هؤلاء الشيوخ استفاد من هذه المنح، في الوقت الذي كان سكان المدينة يتعذر عليهم ترميم أو بناء دورهم لأن من أراضي الشيخ الواقعة خلف الأنهر أو السور وفي هذا اعتداء على حقوقه، ومن وراء تلك الحواجز تقع الأراضي الواسعة التي يجني منها الشيخ الثروة الطائلة بجهود مئات الفلاحين، ولحفظ هذه الامتيازات فانه يتدخل بشؤون البلدة صغيرها وكبيرها لئلا تخرج عن سلطانه حتى أنّه هيمن على موظفي المدينة، فإذا اعترض الموظف على تنفيذ رغباته فيكون نصيبه النقل[١٠٢].

لذلك نجد أن سكان المدينة استبشروا بميلاد الجبهة الوطنية، كما اظهروا رغبتهم بإرسال نائب عنهم للمجلس النيابي بدلاً من الإقطاعيين وأعلنوا تأييدهم للجبهة وميثاقها[١٠٣].

رابعاً/ التجارة:

اهتمت صحافة الأحزاب العلنية المعارضة بتجارة العراق وتطور سياسته التجارية[١٠٤] بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ إنَّ من المتغيرات الأساسية التي برزت في هذا الجانب اتجاه الحكومة العراقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى رفع القيود التي كانت مفروضة على الاستيراد من بلاد الكتلة الاسترلينية[١٠٥] وتوقف الاستيراد من بلاد العملات النادرة[١٠٦] إلاّ بإجازة خاصة بموجب الاتفاقية العراقية التجارية بعد الحرب، وخلاصة ما جاء فيها اتخاذ الحكومة العراقية التدابير اللازمة لتسهيل الاستيراد من بريطانيا التي طلبت من الحكومة العراقية ان لا تفرض أي قيد نقدي خاص على الاستيراد من خارج المنطقة الاسترلينية باستثناء العملات النادرة ولاسيما أنَّ الحكومة العراقية ستقوم باستيراد السلع الضرورية، وأنَّ بريطانيا ستخصص مبالغ من العملات النادرة تحت تصرف العراق، وقد مدد العمل بهذه الاتفاقية ثلاث مرات، وذلك بين تاريخ انتهاء أجلها في ٣١ كانون الأول ١٩٤٥ وبين ١٥ تموز ١٩٤٧[١٠٧]. وبذلك تكون السياسة التجارية لم تخضع لضغوط المتنفذين في الحكومة العراقية وكبار الملاك والتجار الذين يتطلعون للثروات الكبيرة، إذ خضعت للسياسة البريطانية، التي عملت على استنزاف العملات النادرة وثروات العراق الأخرى، إذ إنَّ عرض السلع الإنتاجية الضرورية في المنطقة الاسترلينية غير وافٍ لا بجزء ضئيل من الطلب عليها لحاجة السوق العراقي، وان الميسور من هذه السلع ذات نوعية متردية، ومتأخر التسليم في أحوال أخرى، أما السلع غير الضرورية ، فكانت متوفرة في أحوال كثيرة[١٠٨].

فكتبت جريدة (صوت الأحرار) مقال لها بعنوان (سياسة الاستيراد وارتفاع الأسعار)، جاء فيها: "رافق سياسة الاستيراد هذه زيادة في ارتفاع أسعارها والحاق الضرر بالمستهلكين، فعلى سبيل المثال ان الحكومة العراقية سمحت بتصدير كميات اكثر من الشعير حتى بلغ مجموع ما صدره

التجار سنة ١٩٤٦ (٢٥٠) ألف طن وما تبقى من حاصل سنة ١٩٤٥ البالغ الف طن تقريبا[١٠٩]، فضلاً عن ذلك كان لضعف الرقابة وإهمال الإدارة ما ادى الى نشاط السوق السوداء، إذ قام بعض التجار باحتكار الحبوب في مخازنهم "العلنية والسرية" وسارع بعضهم منذ بداية موسم الحصاد للذهاب إلى الأرياف والاتصال مباشرة بالمنتجين بغية شراء المحصول وخزنه ثم فرض أسعار عالية عليه بعد انتهاء الموسم، وبلغ من جشعهم احتكار أهم المواد الغذائية كالرز والسمن وغيرها وتهريبها إلى الأقطار المجاورة طمعاً في الإثراء على حساب المواطنين[١١٠] وأضافت "أنَّ الحكومة واجهت نقداً شديداً من القوى الوطنية والنواب ونستشهد على ذلك بقول محمد رضا الشبيبي عضو مجلس النواب الذي جاء فيه "انه لأمر خطير ان نرى الحكومة عاجزة عن مكافحة التهريب ، وأنَّ المجرمين المهربين يتمتع بعضهم بمراكز لا باس بها"[١١١].

لم تأتِ هذه الانتقادات من بعض المسؤولين والسياسيين فقط، بل جاءت أيضاً من بعض الأوساط التجارية ففي ٢٧ أيلول ١٩٤٧ قدمت غرفة تجارة بغداد توصية بتقريرها المرفوع إلى صالح جبر رئيس الوزراء طلبت فيها "منع تصدير الشعير منعاً باتاً، ذلك لتلافي حصول أزمة في الحبوب ومجاعة في البلاد في حالة سوء الظروف الطبيعية للموسم القادم، إلاّ أنَّ هذه التوصية أهملت، ولم تجد آذاناً صاغية"[١١٢].

وما أن حل موسم الحصاد حتى اطلت الأزمة براسها آخذة بخناق السكان فأخذ الأغنياء يحتاطون للأمر، أما أكثرية السكان ، فقد أدركها الخطر الذي كان يخرجهم عن صوابهم، فكانوا يقفون ساعات طويلة أمام المخابز والأفراد متزاحمين على الخبز (والصمون الأسود)[١١٣]، وانتهز آخرون وهم المحتكرون والمضاربون الفرصة للإثراء غير المشروع ، كما قامت جريدة صوت الأحرار كما نشرت في العدد نفسه[١١٤]، عريضة رفعها (٢٤٠) شخصاً من سكان البصرة جاء فيها: "إنَّ الشخص لا يمكنه الحصول على أكثر من خمسة أرغفة مهما كثر عدد أفراد عائلته وان الحصول عليها لا يمكن أن يحصل إلاّ بعد ساعات طويلة[١١٥]، تساءلت جريدة الأهالي : ماذا يبقى للفقير إذا كان لا يملك حنطة يأكل منها الخبز؟ فقد بلغ ثمن الحنطة الموصلي الذي وزنه ربع طن تقريباً (٢١ ديناراً) وان الكثير من العوائل تنام وهي جائعة، وعبرت الجريدة عن ذلك بالقول "انك اذا لصقت أذنك على بعض الأبواب سمعت نشيجاً ونواحا وهمهمة تكاد تمزق نياط القلب، لان أفراد هذا الدور من نساء و شيوخ وأطفال يتضرعون جوعاً، وأين هذا الجوع في الموصل بحر الحنطة والشعير المتلاطم الأمواج"[١١٦]. ونشرت الجريدة نفسها برقية استغاثة لسكان سوق الشيوخ جاء فيها: "احتكار قوت الشعب والمضاربة بيع يهدد الجماهير بالموت جوعا ويستصرخون توفير المواد الغذائية والمتظاهرون في مدينة العمارة يطالبون بتوفير الخبز وبرقية الخالص تذكر: "ان الخبز اصبح كالعملة النادرة لا يناله الا ذو حظ عظيم، بينما تشير المعلومات التي رفعها

المواطنون الى وجود كميات كبيرة من الحنطة والحبوب الاخرى مكدسة في مخازن أصحابها الذين لا يتورعون عن التواطؤ مع الأجنبي"[١١٧]، كما كتبت جريدة صوت الأهالي: "إنَّ احتكار الحبوب والتصرف بها على حساب السود الأعظم الجائع ليس بالأمر الحديث وإنما نتيجة لنظام اقتصادي فرض على الشعب بالقوة والإرهاب والاضطهاد، فالشعب لن يرضى لنفسه حياة تضطهده في خبزه وحريته وان عليه أن يناضل بكل قواه من اجل التخلص من شرور هذه الفئة"[١١٨]، الحكومة فسح المجال للشعب ان يسهم في حل مشكلته وذلك عن طريق السماح له فوراً بتنظيم نفسه في الأحزاب السياسية على نطاق واسع بإجازة فروع الأحزاب في كافة أنحاء العراق.

واستجابةً من الحكومة لهذه الضغوط قررت إعادة القيود على تصدير المواد الغذائية بموجب البيان رقم (٢٤) سنة ١٩٤٨، الذي أخضع جميع السلع المصدرة والمستوردة إلى إجازة، كما تضمن البيان أسساً جديدة في سياسة الاستيراد أهمها تشجيع استيراد المواد الاستهلاكية الضرورية وسلع الإنتاج وتقليص استيراد السلع الكمالية ومراعاة استيراد السلع التي لها نظير في المنتجات الوطنية[١١٩].

استمرت الحكومة العراقية في نهجها الداعم للسياسة البريطانية، ورغم إجراءات الحكومة لمعالجة مشكلات ارتفاع أسعار الحاجات الضرورية والمواد الغذائية، لاسيما الحنطة والشعير والرز ، إلاّ أنها لم تحقق سوى معالجة وقتية لحالة التضخم الخانقة التي كان يعاني منها المواطن في حياته اليومية الناجمة عن ربط الاقتصاد البريطاني ومجهوده العسكري، الأمر الذي أكده تقرير (F.H.Cumpbell) المستشار التجاري في السفارة البريطانية في بغداد والذي نشر في لندن واستعرض فيه الأحوال الاقتصادية خلال الحرب حتى شهر حزيران عام ١٩٤٩ حيث كان المواطن العراقي يعاني من نقص شديد إلى ما يسد حاجاته من الخبز والمواد الأساسية بسبب السياسة التي تنتهجها الحكومة العراقية لمعالجة مشاكل المواد الضرورية والغذائية بشكل عام[١٢٠].

ومن المفيد أن نذكر عن مدى سيطرة التجار اليهود على القطاع التجاري وتجارته الخارجية ، إذ منذ عقد الأربعينيات كانت (٢٠%) من الواردات و(٢%) من الصادرات و(٥%) من العقود بيدهم[١٢١]. في الوقت الذي كان معظم تجار العراق يجدون صعوبة في الحصول على التسهيلات المصرفية من المصارف الأجنبية العاملة في العراق ونظراً لقلة أموال مصرف الرافدين كانوا يلجؤون في أغلب الأحيان إلى الاقتراض من الصرافين اليهود لفائدة تزيد على معدلات فوائد المصارف[١٢٢] لذلك نجد أن جريدة (لواء الاستقلال) لم تذهب بعيداً عن إشارات، ان السياسة الاقتصادية للحلفاء وما بعدها أسهمت إلى حد كبير في ازدياد أهمية التجار اليهود بعد أن وجدوا من بعض المصارف في الدول الصناعية وفروعها في الدول الأخرى اكبر مشجع، فكان الاعتماد يمنح بسهولة لليهودي بعد دفع نسبة مئوية ضئيلة، بينما يلزم غير اليهود من العراقيين بدفع

(١٠٠%) من قيمة البضاعة المستوردة[١٢٣] ، فضلاً عن ذلك كانت الحكومة العراقية قبل سنة ١٩٤٨ تخصص (٦٠%) من العملة الصعبة للتجار اليهود[١٢٤].

خامساً/ النفط:

تعدُّ قضية النفط واحدة من القضايا التي تشكل جوهر التحرر السياسي والتحول الاقتصادي في العراق. ومن هنا يمكن القول إنَّ ما أصاب العراق من تدهور في شتى جوانب الحياة كان محكوماً بالدرجة الأولى بعامل خارجي أساسي هو دور شركات النفط في ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الغربي وجعله تابعاً له، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الوطن العربي والعراق من ضمنها التي طالبت بإقامة علاقات متكافئة بين الدول المنتجة والشركات، وقد ساعد على ذلك التضامن الذي حدث بين حركات التحرر الوطني والقومي والدول الاشتراكية كما أنَّ الحرب نبهت الشعوب الرازخة تحت هيمنة الاستعمار عن الغبن الذي يلحق بمواردها الاقتصادية، فقد صدر قانون الضريبة الإضافي في فنزولا سنة ١٩٤٨ وقرار تأميم النفط الإيراني في ١٥ آذار ١٩٥١ وللمرة الأولى في الشرق الأوسط[١٢٥] .

وعند النظر في حصة العراق من عوائد النفط يتضح جلياً نشاط الشركات في استنزاف ثروات العراق اذ كانت حصة العراق من نفطه بموجب الاتفاقات المعقودة مع الشركات هي (٤) شلنات (٢٠٠) فلس لكل طن من النفط، ثم أصبح (٦) شلنات (٣٠٠) فلس في سنة ١٩٥١. ولم يزد الإنتاج من سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٤٩ عن (٤,٦٥) ملايين طن سنوياً[١٢٦].

وفي تلك المدة أخذت الشركات الأمريكية بتصميم مبدأ مناصفة الأرباح في امتيازاتها في الشرق الأوسط، وأعلنت حرباً ضد شركات النفط البريطانية للاستحواذ على أكبر كمية من احتياطي النفط[١٢٧]. وهذا ما جعل الحكومة السعودية تحصل على (٥٠%) من صافي دخل الشركة. وهذا ما جعل القوى الوطنية العراقية تشحذ نضالها من أجل إعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع الشركات النفطية على أسس عادلة ومتكافئة والمطالبة بقيام صناعة نفطية وطنية، ولاسيما أن أقدمت إيران على خطوتها الجرئية في هذا الشأن، كما قدم ثلاثة عشر نائباً طلباً الى رئيس مجلس النواب بضرورة سن لائحة قانونية لتأميم شركات نفط العراق، ولكن رئاسة المجلس أهملت هذا الطلب ولم تضعه في منهاج الجلسة[١٢٨].

ونشرت جريدة (لواء الاستقلال) مقالاً بقلم فائق السامرائي وهو من القياديين البارزين في حزب الاستقلال جاء فيه "ان السعيد وزملاؤه، ولاسيما الذين سبق أن شاركوا في مفاوضات سابقة ، الأفضل لهم أن يقولوا للشركة اليوم، لقد كفانا ما تحملنا منكم ومن استغلالكم وجشعكم.. أننا نريد التأميم فالتأميم المخرج الوحيد لاسترداد ثروتنا المغصوبة"[١٢٩].

ونشرت الجريدة نفسها مقالاً افتتاحياً جاء فيه "اذا كان التأميم هو المطلب الأخير للشعب العراقي، وأكثر الحلول مصلحة فيجب أن لا يستمر استغلال العراق وهدر حقوقه في أهم مورد من موارده"[١٣٠] ، وقد استمرت المفاوضات بين الحكومة والشركات حتى توصلوا إلى اتفاق، إذ تم في الثالث من شباط ١٩٥٢ التوقيع على اتفاقية النفط المعقودة بين الحكومة العراقية وبين شركات النفط[١٣١] .

أثر عرض الاتفاقية على مجلس النواب قامت الأحزاب السياسية المعارضة بدراستها دراسة دقيقة ووجدت فيها إجحافاً بحقوق العراق من عدة نواحي، كما إنها لا تضمن مصلحة العراق، فقرر نواب حزب الاستقلال تقديم استقالتهم من المجلس احتجاجاً على هذه الاتفاقية، وجاء في الاستقالة "إنّ بقاءَنا في المجلس النيابي بعد عرض الاتفاقيات النفطية عرضاً شكلياً يعد مساهمة منا في إعطاء صفة المشروعية لإمرار هذه الاتفاقية التي نعتقد أن إمرارها على هذا النحو الشاذ في مثل هذه الظروف اعتداء على حقوق الشعب وكان الواجب إجراؤها يتم بمراجعتها بحرية على أساس هذه الاتفاقيات الخاصة بالنفط"[١٣٢].

وقد صادق مجلس النواب في الرابع عشر من شباط ١٩٥٢ على اتفاقية النفط[١٣٣] وحال صدور المصادقة نشرت لواء الاستقلال بياناً لحزب الاستقلال أعلن فيه للشعب العراقي والرأي العام العالمي بأن هذه الاتفاقيات قد فرضت على الشعب وانها باطلة[١٣٤] كما طالبت الأحزاب السياسية العلنية كافة إلى الإعلان عن الإضراب العام في كافة أنحاء العراق ١٩ شباط ١٩٥٢ احتجاجاً على هذه الاتفاقية المجحفة بحق العراقيين[١٣٥].

الهوامش والمصادر :

[١] ناطق السكوتي ، مدى التقدم الاقتصادي في العراق ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص٣ ؛ عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة العراق التجارية الخارجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٥٠ ؛ سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات العراق ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٥٠ .

[٢] غائب طعمة فرمان ، الحكم الاسود في العراق ، ج١ ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص٧ .

[٣] ماريون سلوغت وبيتر سلوغت ، من الثورة الى الدكتاتورية منذ ١٩٥٨ ، ترجمة: ملك النبراس ، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٦٠-٦١ .

[٤] تم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني بموجب مؤتمر سان ريمو الذي عقد في ايطاليا في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢١ . عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، بغداد ، ١٩٦٧، ص١٢٩-١٣٠ .

[٥] صالح حيدر ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة ، (مجلة)، بغداد ، الجزأن التاسع والعاشر ، تشرين الاول ، ١٩٥٩ ؛ محمود محد الحبيب ، اقتصاديات العراق ، دراسة تحليلية ، البصرة ، ١٩٦٩ ، ص٢١ .

[٦] دورين واينر ، الارض والفقر في الشرق الاوسط ، لندن ، ١٩٤١ ، ص٩٨-٩٩.

[٧] طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٣٢-٣٤ ؛ علي خليل احمد البياتي، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد،١٩٩٠ ، ص٣٠-٣١.

[٨] ماريون سلوغت وبيتر سلوغت ، المصدر السابق ، ص٦١ .

[٩] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ت١٤٠/٣١١، و٢٦، ص٩٧.

[١٠] د. ك. و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، ت١٤٠/٣١١ ، و ٢٥، و٢٦ ، ص٦٦، ٩٧ .

[١١] طالب جاسم محمد الغريب ، ميناء البصرة ١٩١٥–١٩٥٦ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص١٣٦ .

[١٢] زهير علي احمد النحاس ، التموين في العراق ١٩٣٩–١٩٤٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص٣٧ .

[١٣] هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، دراسة في العلاقات الاقتصادية قبل حزيران ١٩٧٢ ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٥ ، ٢٠١ ؛ متشافيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة : هاشم التكريتي ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٦٠ .

[١٤] د. ك. و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف ١٩٢٦ ، ت٣١١ ، تقارير زراعية ، و ٣٨ ، ص٥٣ . سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت ، ١٩٣٨ ، ص٣٥٧ .

[١٥] علي خليل احمد البياتي ، المصدر السابق ، ص٤٦–٤٧ .

[١٦] نص هذا القانون على تشجيع الصناعات الوطنية عن طريق اعفاء ما تستورده من المكائن وادواتها والآلات الخاصة بها من الرسوم الكمركية ، واعفاء المواد الاولية ونصف المصنوعة التي يحتاجها المشروع من الضرائب على شرط ان لا يوجد ما يماثلها في البلاد فضلاً عن الاعفاء من ضريبة الارباح لمدة اربع سنوات، وكذلك ضريبة الاملاك وذلك باعطاء المشروع ارض حكومية . ينظر : عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق ، القاهرة ،١٩٥٥، ص٦٥–٦٦.

[١٧] محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩–١٩٤٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٦–٢٧

[١٨] صالح الدرة ، التطور الصناعي في العراق ، القطاع الخاص ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٤٧.

[١٩] زهير علي احمد النحاس ، المصدر السابق ، ص٤١ .

[٢٠] محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨ ، ج١ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٣٦٣ .

[٢١] سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥–١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٤١ .

[٢٢] وهي تعبر عن الطرق والاساليب التي تتبعها الدول لاغراض مراجعة سياستي الاستيراد والتصدير وبط حركتهما بما ينسجم مع الاهداف التي وضعتها بهذا الخصوص ، وهو يعني التدخل الواسع للدولة في شؤون التجارة الخارجية لتحقيق الحماية والحركة التجارية في آن واحد. حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص١٦١–١٦٦ .

[٢٣] عبد الوهاب حمدي النجار ، المصدر السابق ، ص٣١٥ ؛ مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص١٦٦–١٧٦ .

[٢٤](السجل المنظم لحقوق الدولة وديونها مع الدول الاخرى بقيمة المبادلات الاقتصادية التي تتم في مدة معينة) . ينظر: عبد الرحمن الجليلي ، المصدر السابق ، ص٨٣–٨٤ ؛ محمد علي رضا جاسم ، القواعد الاساسية في الاقتصاد التطبيقي ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٤١٠–٤١٤ .

[٢٥] نقلاً عن محمد سلمان حسين ، طلائع الثورة العراقية العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى ، بغداد ، د. ت ، ص٢٤ .

[٢٦] للتفاصيل عن هذه القوانين والقيود التشريعية . ينظر : مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، ص٤٣–٥٥ ؛ هشم محمد واخرون ، المجموعة الجمركية والمكسية ، ج١ ، بغداد ، ١٩٥٧ .

[٢٧] صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤–١٩٥٢ ، بغداد ، ص٢٤ . وللتفصيل عن الدور الاقتصادي لليهود في العراق ينظر : احمد عبدالقادر مخلص القيسي، الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠–١٩٥٢ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨.

[٢٨] نقلاً عن غرفة تجارة بغداد ، (مجلة) ، العدد الثامن، بغداد ، تشرين الاول ، ١٩٢٩ ، ص٨٤٩–٨٥٠ .

[٢٩] " الوقائع العراقية " (جريدة) ، العدد ١٩٧٤ ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤١ .

[٣٠] كامل الجادرجي، من اوراق كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، ١٩٧٠ ، ص٢١٦.

[٣١] محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩–١٩٤٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٣٢ .

[٣٢] مظفر عبدالله الامين ، الاوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية ، " مجلة الشؤون الخارجية" ، المجلد الاول ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٥٨ .

[٣٣] مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص٣٩٨ .

[٣٤] عامر حسن فياض ، جذور الفكر الاشتراكي في العراق ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٣٥ ؛ عبد الله الفياض ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٥ .

[٣٥] نوري خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص٣٧.

[٣٦] عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق (١٩٢١–١٩٥٨)، بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٨٦، ص١٣٣؛ عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦–١٩٤٠)، منشورات وتوزيع المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٤، ص٦٨.

[٣٧] ضمت دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والاولايات المتحدة الامريكية ودول أخرى). ينظر: راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، القاهرة، ١٩٧٢، ص١١٩، ١٦٥، ١٩٩٩، وللتفصيل عن هذه المظاهر ينظر: براين بوند، الحرب والمجتمع في اوربا (١٨٧٠–١٩٧٠)، ترجمة عبد الرحيم الجلبي، بغداد، ١٩٨٨، ص١٨٧.

[٣٨] قيل في وقتها ان الوصي على عرش العراق (عبد الاله) شعر بامتداد النفوذ الشيوعي في اذربيجان بين العشائر الكردية فخشى ان يحدث ذلك في العراق . فوجد ان خير طريقة لمواجهة ذلك السماح للاتجاهات السياسية الاخرى بالعمل. صلاح العقاد، المشرق العربي (١٩٤٥–١٩٥٨)، القاهرة ، مطبعة الرسالة، ١٩٦٧، ص٢٠؛ كامل الجادردجي، من أوراق كامل الجادردجي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١، ص٧٠.

[٣٩] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٥٧، ص٢٠٨.

[٤٠] الاشارة هنا الى حزب الاخاء الوطني الذي قاد المعارضة داخل المجلس النيابي وخارجه، الذي عد آخر هذه الاحزاب، وقد عطلت أعماله بقرار صدر في ٢٩ نيسان ١٩٣٥، تحت غطاء نبذ التحزبات القديمة، وتكوين جبهة واحدة لاصلاح الاوضاع في البلاد، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، بغداد، ١٩٨٢، ص٢٣١.

[٤١] للتفصيل عن ذلك ينظر: فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٦٣، ص٦، ٢٣؛ محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٥، ص٥٥؛ عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، بغداد، مطبعة العاني، ط٣، ١٩٦٧ ، ص٢٣٨؛ مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٢، ص١٧، ١٣٣.

[٤٢] شارك في تأسيسه كل من كامل الجادرجي، محمد حديد، حسين جميل، عبد الكريم الازري، يوسف الحاج ياس، عبد الوهاب مرجان، محمد عبود الشالجي، وصادق كمونة. أكد الحزب في منهاجه على الوطنية والديمقراطية ودافع عن المبادئ الاجتماعية المعتدلة، فضلاً عن الاصلاح الحكومي والجيش وضمان استقلال القضاء. للتفصيل ينظر: منهاج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي. بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٠.

[٤٣] شارك في تاسيسه محمد مهدي كبة، فائق السامرائي، محمد صديق شنشل، داود السعدي، اسماعيل الغانم، فاضل معلة، علي القزويني، عبد المحسن الدوري، رزوق شماس، وعبد الرزاق الظاهر، آمن هذا الحزب بالفكرة القومية ، والاساليب

الدستورية في الاصلاح ، والمعارضة ضمن النظام القائم. للتفصيل عن حزب الاستقلال ومنهاجه ينظر: النظامان الاساسي والداخلي لحزب الاستقلال. مطبعة العاني ، بغداد ١٩٤٧. عبد الامير هادي العكام، حزب الاستقلال العراقي (١٩٤٦-١٩٥٨)، بغداد، ١٩٨٠.

(٤٤) تكونت هيئته المؤسسة من عبد الفتاح ابراهيم، محمد مهدي الجواهري، جميل كبة، موسى الشيخ راضي، ادوار قليان، موسى صبار عطا بكري . استمر بالعمل لغاية ١٩٤٧/٩/٢٩ حتى سحبت اجازته بتهمة التحريض على الثورة والتمرد، كان ابرز مبادئه تحقيق مجتمع ديمقراطي بالوسائل الدستورية واستكمال سيادة العراق وتوثيق الروابط الديمقراطية بين العراق والاقطار العربية. ينظر: منهاج ونظام حزب الاتحاد الوطني، بغداد، المطبعة الخيرية، ١٩٤٦.

(٤٥) أجيز حزب الشعب مع بقية الاحزاب السياسية عام ١٩٤٦ وتكونت هيئته المؤسسة من: عزيز شريف، توفيق منير، عبد الامير ابو تراب، نعيم الشهرباني، وجرجيس فتح الله، وكلهم من المحامين المثقفين بالثقافة الماركسية ، وقد حدد الحزب اهدافه في استقلال العراق وتحقيق الحريات الديمقراطية واحداث تطور اقتصادي واجتماعي ، وايد السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي. للتفصيل ينظر: حقائق عن حزب الشعب، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٤٨.

(٤٦) حزب الاحرار: تم تأسيسه من قبل جاسم الخضيري وأجيز مع بقية الاحزاب عام ١٩٤٦، ثم جاء من بعده توفيق السويدي، وهو حزب حكومي لا توجد له قاعدة جماهيرية اسوة بهذه الاحزاب كونه مسانداً للنظام السياسي، وعليه لا يعد من احزاب المعارضة. ينظر: عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص ١٣-١٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢، ٩٨.

(٤٨) ارتبط هذا التاريخ بالمراسيم التي اصدرها نوري السعيد عام ١٩٥٤ التي تم بوجبها ايقاف عمل الاحزاب السياسية والصحف والمجلات. للتفصيل عن هذه المراسيم ينظر: الوقائع العراقية، الاعداد ٣٤٥٥، ٣٤٧٩، ٣٤٨٠، بغداد ، ١٩٨٤.

(٤٩) حزب الاستقلال، النظامان الاساسي والداخلي، ط٣، بغداد، ١٩٤٨، ص٤٠.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٠-٤٤ .

(٥١) "الاهالي" (جريدة)، ٥ كانون الاول، ١٩٤٥ ، وهي لسان حال الحزب العراقي الديمقراطي، (مقالة بعنوان- نظرة في خطاب العرش) ، كامل الجادرجي .

(٥٢) عبد الفتاح ابراهيم، مشكلة التموين، بغداد، ١٩٤٢، ص٢٠.

(٥٣) تقرير غرفة تجارة بغداد للسنتين (١٩٣٩-١٩٤٠)، بغداد، ١٩٤١، ص ٧٩-٨٠.

(٥٤) الاشارة هنا إلى الاشهر الثمانية الاولى من اندلاع الحرب العالمية الثانية ، مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٦ وج٧، بغداد، ١٩٤١، ص٤٤٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ج٣، آذار، ١٩٤١، ص١٨٠.

(٥٦) حسن عمر ، اقتصاديات الحرب، القاهرة، ١٩٥٦، ص٣٧.

(٥٧) مير بصري، مباحث في الاقتصاد، بغداد، ١٩٤٨، ص٢٠٤.

(٥٨) م.م.ن.ع، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع العادي لسنة ١٩٤٢، بغداد ، ١٩٤٢ ص٤٦.

(٥٩) زهير أحمد النحاس، التموين في العراق، ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٢٦-٧٥.

(٦٠) المصدر نفسه، ص٧٦.

(٦١) محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشاكل التقدم الاقتصادي في العراق، القاهرة، ١٩٥٨، ص٢.

(٦٢) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دراسة في العلاقات الاقتصادية قبل ١٩٧٢، بغداد، ١٩٧٧، ص٥.

(٦٣) صالح الدرة، حول البرجوازية الصناعية في العراق، "القضاء الجديد" (مجلة)، العدد الاول، بغداد، كانون الاول، ١٩٦٩، ص٦٣، كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، بغداد، ص٩٤.

[٦٤] نقلاً عن مظفر عبد الله امين، السيطرة البريطانية على حكومة العراق خلال سنوات الحرب" آفاق عربية، (مجلة)، العدد الثالث، تشرين الثاني، ١٩٧٩، ص٧٠.

[٦٥] م.م.ن.ع ، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٨، بغداد ، ١٩٤٩، ص٢٢٣.

[٦٦] مير بصري، المصدر السابق، ص٢٨٥، زهير أحمد النحاس، المصدر السابق، ص٩٢.

[٦٧] نقلاً عن لواء الاستقلال، (جريدة) ، العدد (١٧٤) ، بغداد ، ٤ ايلول ١٩٤٧.

[٦٨] المصدر نفسه.

[٦٩] المصدر نفسه، العدد ١٨٢، ٩ أيلول ١٩٤٧.

[٧٠] المصدر نفسه، العدد ١٩٤، ٢٦ أيلول، ١٩٤٧.

[٧١] "صوت الاحرار" (جريدة)، العدد ٥٦، بغداد ، ٢٥ تموز، ١٩٤٦.

[٧٢] المصدر نفسه.

[٧٣] لواء الاستقلال، العدد ٢١٠، ١٢ آب ١٩٤٧.

[٧٤] المصدر نفسه، العدد ٢٢٤ ايلول ١٩٤٧.

[٧٥] صوت الاحرار، العدد ٥٧٧ ، ١٣ آيار ١٩٤٨.

[٧٦] جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعات الوطنية وعلاقتها بالتطورات السياسية في العراق ١٩٢٥–١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩، ص١٧–١٨.

[٧٧] الشعب ، العدد ٥٥ ، ١٢ بغداد ١٩٤٦.

[٧٨] المصدر نفسه، العدد ٧٠، بغداد ١٩٤٦.

[٧٩] المصدر نفسه، العدد ٧٨، بغداد ١٩٤٦.

[٨٠] المصدر نفسه، العدد ٥٢٧، بغداد ١٩٤٧.

[٨١] المصدر نفسه، العدد ٨٣٤، بغداد ١٩٤٨.

[٨٢] كاثلين م.لانلكي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الائي، خطاب صكار العاني، مطبعة التضامن، بغداد، ١٩٦٣، ص١٤٢، وللتفصيل عن مجلس الاعمار ينظر: عبد الله ثاني مجهول، مجلس الاعمار في العراق (١٩٥٠–١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

[٨٣] للتفصيل عن هذا القانون ينظر : الوقائع العراقية " جريدة " ، العدد ٢٦٦١، ١٩٤٨/٢١.

[٨٤] لواء الاستقلال، العدد ١٠١١، ٨ آذار ١٩٥٠.

[٨٥] المصدر نفسه ، العدد ١٠١٢ ، ٩ آذار ١٩٥٠

[٨٦] اشارت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر في (٢٢) آب بأن عدد العمال العراقيين العاملين لدى القوات البريطانية يقدر بنحو (١٠٠٠) الف عامل.

[٨٧] عبد الله شاتي عبهول ، من مشكلات الاقتصاد العراقي بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥–١٩٤٨، مجلة المؤرخون العرب " ، العدد ١٤ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٦٢ .

[٨٨] تقرير لجنة الامور المالية والاقتصادية، م. م. ع. ع ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة الثانية والعشرون لسنة ١٩٤٨–١٩٤٩، بغداد ، ١٩٤٩ ، ص٩٣.

[٨٩] زهير النقاش، المصدر السابق ، ص٩٤.

[٩٠] المصدر نفسه ، ص٩٤.

[٩١] ينظر: عبد الرزاق الظاهر ، في الاصلاح الزراعي والسياسي ، مطبعة شفيق ، بغداد، ١٩٥٩، ص١٩، ٣٧.

[٩٢] المصدر نفسه ، ص٣٧.

[٩٣] لواء الاستقلال ، العدد (١١) ، ٥ آب ١٩٤٦.

[٩٤] سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥–١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١١٢.

[٩٥] الخبز الطابك: الخبز الذي يصنع من دقيق الرز. ينظر: "لواء الاستقلال"، العدد ١٣٧٣، ٢٤ شباط ١٩٥٤. ويذكر بان اسباب الخلاف هو ان الملاكين اعتادوا ان يستولوا على مقدار ثلثي الحاصل وترك الثلث الآخر للفلاح . وللتفصيل عن ذلك ينظر: طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، ص١١١.

[٩٦] للمزيد من التفصيل عن الفيضانات في العراق. ينظر: احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، بغداد، ١٩٦٥، ص٥٨٠.

[٩٧] الشعب، العدد ٣١٦٨، ٣١ آذار ١٩٥٤.

[٩٨] المصدر نفسه.

[٩٩] الحكومة العراقية، مجموعة قوانين مجلس الاعمار، وزارة الاعمار، بغداد، ١٩٥٥، ص٩.

[١٠٠] المصدر نفسه، ص ١٧–١٨.

[١٠١] سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص٨٧.

[١٠٢] لواء الاستقلال، العدد ١٨١٣، الاول من آب ١٩٥٤.

[١٠٣] المصدر نفسه، العدد ١٨٣٢، ٢١ آب ١٩٥٤.

[١٠٤] السياسة التجارية : تعبيرعن الطرق والاساليب التي تتبعها الدول الاخرى لاغراض مراجعة سياستي الاستيراد والتصدير وضبط حركتهما بما ينسجم مع الاهداف التي وضعتها بهذا الخصوص. ويعد فرق الرسوم الكمركية والوقوف امام منافسة المنتجات الاجنبية الهدف الاكثر أهمية في هذه السياسة. ينظر: مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، ١٩٤٩، ص١٦١–١٦٦.

[١٠٥] المنطقة الاسترلينية: بدء العمل باصطلاح المنطقة الاسترلينية عام ١٩٣٢، اذ كان يستخدم مصطلح الكتلة الاسترلينية قبل هذا التاريخ، وضمت المنطقة الاسترلينية : بريطانيا والدول الخاضعة لها مثل العراق ومصر وغيرها. ينظر: عبد الحسن زلزلة، السياسة النقدية في العراق، مطبعة الحرية، ١٩٦٢، ص١١. وللمزيد من التفاصيل ينظرك سعيد عبود السامرائي، العراق و المنطقة الاسترلينية، بغدا، ١٩٦٠.

[١٠٦] قصد بها دولارات كندا وفرنكات سويسرا وكنر السويد وغيرها، مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، ١٩٤٩، ص٥٣١.

[١٠٧] المصدر نفسه، ص٥١٩–٥٢٠.

[١٠٨] ناظم الزهاوي، تجارة العراق الخارجية وسياسة الاستيراد، بغداد، ١٩٥٢، ٧٦؛ مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٢٣.

[١٠٩] صوت الاحرار، العدد (٤١٣)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦.

[١١٠] المصدر نفسه، العدد ٢٩٥، ٣٠ حزيران ١٩٤٧.

[١١١] المصدر نفسه .

[١١٢] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق، ج٧، بغداد، ١٩٨٢.

[١١٣] صوت الاحرار، العدد (٤١٣)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٧.

[١١٤] المصدر نفسه.

[١١٥] المصدر نفسه، العدد ٤١٤ ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٧.

[١١٦] الاهالي (جريدة)، العد ١٤٤٩ ، ٢ آذار ١٩٤٩ .

[١١٧] المصدر نفسه ، العدد ١٤٥٥، ٩ آذار، ١٩٤٨ .

[١١٨] المصدر نفسه، العدد ١٤٦٠، ٢٥ آذار، ١٩٤٨.

[١١٩] تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق مع اشارة الى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية (١٩٥٨–١٩٧٣)، بغداد ١٩٧٧، ص٧٤.

[١٢٠] تمت الترجمة ونشر التقرير بجريدة لواء الاستقلال، الاعداد ٨٩٧ و٧٩٨ و٩٠٢ في ٨ و ٩ و١٤ شباط ١٩٥٠.

[١٢١] صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤–١٩٥٢)، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٥؛ وللتفصيل في الدور الاقتصادي لليهود في العراق ينظر: احمد عبد القادر مخلص القيسي، الدور الاقتصادي لليهود في العراق (١٩٢٠–١٩٥٢)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٨.

[١٢٢] لواء الاستقلال، العدد ٩١٩، ٦ آذار ١٩٥٠.

[١٢٣] المصدر نفسه.

[١٢٤] محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٣٤٣.

[١٢٥] محمد ازهر السماك وزكريا عبد الحميد، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الموصل، ١٩٧٩، ص٧٧.

[١٢٦] زاد انتاج النفط ١٩٥٠ الى (٥,٦) مليون طن في حين كان النفط الايراني في السنة نفسها (٣١,٧٥) مليون طن والسعودي (٢٥,٩) مليون طن والكويتي ١٧ مليون طن، علماً ان امتيازات كل من السعودي والكويتي وقعت عام ١٩٣٢، ١٩٣٨ بعد امتياز العراق. سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص ١٧٤.

[١٢٧] كمال السامرائي، القوانين الخاصة بالنفط ، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٩، ص ٢٤٩–٢٥٠.

[١٢٨] م.م. ن. ع ، الاجتماع غير الاعتيادي الدورة الانتخابية الثانية عشر، بغداد، ١٩٥١، ص ٥٣١–٥٣٧.

[١٢٩] لواء الاستقلال، العدد ٤٩٢٥، ٢٧ نيسان، ١٩٥١.

[١٣٠] الاهالي، ١٢ مايس ١٩٥١.

[١٣١] لواء الاستقلال، العدد ١٤٩٧، ٨ شباط ١٩٥٢.

[١٣٢] المصدر نفسه ، العدد ١٥٠٠، ١٢ شباط ١٩٥٢.

[١٣٣] تمت المصادقة على اتفاقية بأغلبية (٨٩) صوتاً ضد سبعة اصوات، وتغيب عن الحضور أربعون نائباً، كما صادق مجلس الاعيان بأغلبية سبع عشرة صوتاً من أصل ١٨ صوتاً. م.م. ن. ع، الاجتماع غير الاعتيادي الدورة الانتخابية الثالثة عشر، بغداد ، ١٩٥١ ص ٣٤٢.

[١٣٤] لواء الاستقلال، العدد ١٥٠٣، ١٥ شباط ١٩٥٢.

[١٣٥] "السياسة" (جريدة)، العدد ٢٢٣، ١٩ شباط ١٩٥٢.